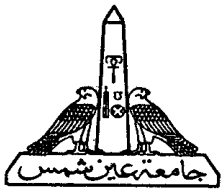

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

نظام الوقف و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مصر (دراسة مقارنة)

The Waqf System & Its Role to Achieve the Economic and social Development in Egypt (Comparative study)

رسالة مقدمة من الباحث

محمد سعد أبو الفتوح الفقي

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ إيهاب عز الدين نديم

أستاذ الاقتصاد و وكيل الكلية للدراسات العليا و البحوث "سابقاً"

الأستاذة الدكتورة/ زينب صالح الأشوح

أستاذ و رئيس قسم الاقتصاد "سابقاً" كلية التجارة جامعة الأزهر"بنات "

٢٠١٣

جـامعة عين شمس

كـلية التجارة

قسم الاقتصاد

أسم الباحث : **محمد سعد أبو الفتوح الفقي**

الدرجة العلمية : **دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد**

القسم : **قسم الاقتصاد**

أسم الكلية : **كلية التجارة**

الجامعة : **جامعة عين شمس**

سنة التخرج : **مايو ١٩٩٨**

سنة المنح : **٢٠١٣**

جـامعة عين شمس

كـلية التجارة

قسم الاقتصاد

رســالة دكتوراه

اسم الطالب : محمد سعد أبو الفتوح الفقي

عنوان الرسالة : نظام الوقف و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مصر "دراسة مقارنة"

لجنة المناقشة و الحكم علي الرسالة

١. الأستاذ الدكتور / **إيهاب عز الدين نديم** (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.

٢. الأستاذ الدكتور / **زينب صالح الأشوح** (مشرفاً بالاشتراك)

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر "بنات" .

٣. الأستاذ الدكتور / **عبير فرحات علي** (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس .

٣. الأستاذ الدكتور / **صلاح الدين عبد الحليم سلطان** (عضواً)

أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة و الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف .

تاريخ المناقشة: ٢٢ / ٦ / ٢٠١٣م

<u>الدراسات العليا:</u>

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ

/ /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ / / /

الإهداء

إلى روح أبي: قدوتي و مثلي الأعلى أسكنه الله الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى أمي: مدرستي و معلمتي الأولى وفقني الله لبرها و إسعادها .

إلى زوجتي: شريكتي في الحياة و التي ضحت بوقتها من أجلي.

إلى أبنائي: قرة عيني أسأل الله أن يبارك فيكم و أن يجعلكم من عباده الصالحين

إلى أخوتي: وفقكم الله إلى الخير و جزاكم الله خيراً لما ساعدتموني لإنجاز هذه الرسالة.

إلى كل مسلم حريص على إعزاز دين الله و نصرته .

إلى كل هؤلاء أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع .

بسم الله الرحمن الرحيم

من آيات القرآن الكريم:

﴿وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً﴾

سورة النساء الآية: ١١٣

﴿الحَمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾

سورة الأعراف الآية: ٤٣

﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

سورة هود الآية : ٨٨

﴿وقل ربي زدني علماً﴾

سورة طه الآية: ١١٤

﴿يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

سورة المجادلة الآية : ١١

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

بعد توجهي بالشكر لله العلي القدير أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور / إيهاب نديم (أستاذ الاقتصاد بالكلية و وكيل الكلية للدراسات العليا و البحوث سابقاً) و الذي يعد بحق نموذجاً مشرفاً للعالم في تواضعه و سموه الخلقي ، و الذي أمد الباحث بوافر علمه الأمر الذي حقق لي فرصة التعلم على يديه ، و ذلك ما يعتبره الباحث شرفاً كبيراً له ، و لا يسعني إلا أن أدعو الله له بموفور الصحة و العافية و أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتوجه بجزيل الشكر و عظيم تقديري لأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة / زينب صالح الأشوح (أستاذ الاقتصاد و رئيس قسم الاقتصاد "سابقاً" بكلية تجارة الأزهر بنات) و التي كانت كبيرة بتواضعها غزيرة في علمها ، التي أولت للباحث خلال فترة إشرافها على الرسالة الرعاية الكاملة و التي لها الفضل بعد الله سبحانه و تعالى في إنهاء الرسالة بهذا الشكل حيث لم تبخل على الباحث بوقتها و توجيهاتها ، فأسجل لسيادتها اعترافاً بجميل ما أفدته من علمها الجم و أخلاقها و تواضعها ، فأنعم بها من أستاذة و عالمة كريمة و أدعو الله عز و جل أن يجعلها دائماً مناراً للعلم وأن يتم عليها بموفور الصحة و العافية و أن يجزيها عني خير الجزاء.

كم أتوجه بجزيل شكري و عظيم تقديري للأستاذة الدكتورة / عبير فرحات (أستاذ و رئيس قسم الاقتصاد بالكلية)، لتفضلها بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة و الحكم عليها بالرغم من كثرة المسئوليات الملقاة على عاتقها، مما يعد إثراء للمناقشة و إعطاء الرسالة تميزاً و قيمة خاصة ، فلها مني خالص الشكر و التقدير و جزاها الله عني خير الجزاء و أمدها الله بموفور الصحة و العافية .

كما يشرفني أن أتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عبد الحليم سلطان (أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة و الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف) لتواضعه العظيم

و تفضل سيادته بالموافقة على الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة ، رغم مسئولياته المتعددة و كثرة الأعباء الملقاة على عاتقه ، الأمر الذي يعتبره الباحث شرفاً كبيراً له ، فله مني خالص الشكر و التقدير، و جزاه الله عني خير الجزاء و أمده الله بموفور الصحة و العافية .

و لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي في قسم الاقتصاد بالكلية الذي يرجع لهم الفضل بعد الله عز و جل في التكوين العلمي للباحث و أخص بالذكر الأستاذة الدكتورة / يمن الحماقي أستاذ و رئيس قسم الاقتصاد السابق ، و كذلك زملائي في الدراسة التأهيلية لدكتوراه الاقتصاد لما قدموا للباحث من نصح و مشورة خلال الدراسة التأهيلية للدكتوراه فجزاهم الله عني خير الجزاء و أخص بالذكر شيماء الشاعر ، محمد عبد الرحمن ، خالد عبد الحميد.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني بإمدادي بالبيانات و المراجع التي أحتاجها لإتمام هذه الرسالة في صورتها الحالية ، و أخص بالذكر أخي و زميل الدراسة محمد أحمد فهمي "رحمه الله و أسكنه فسيح جناته" المحاسب السابق بالأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت و الذي أمدني بكل البيانات و التقارير التي احتجتها عن الوقف في الكويت و كذلك بعض المراجع القيمة عن الوقف من إصدارات الأمانة العامة للأوقاف الكويتية ، و كذلك د.خليل رسلان المدير الماليزي لمركز الدراسات الماليزية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية لما بذله معي من جهد في ترجمة المقالات عن الوقف في ماليزيا من اللغة الماليزية إلى الإنجليزية فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بعظيم شكري و تقديري إلى رؤسائي و زملائي بالعمل لما لمسته منهم من حب خالص و معاونتي في إتاحة الفرصة لاستكمال الدراسة و أخص بالذكر الأستاذ/ الشوادفي سباعي محمد "رحمه الله و أسكنه فسيح جناته" ، و أخي العزيز الأستاذ / أحمد عبد المنعم يمني .

و أخيراً أشكر أسرتي الغالية و التي منحتني الفرصة و ذللت كل عقبة وقفت في سبيل مواصلتي للدراسة و البحث العلمي فأسجل لهم جميعاً كبيراً و صغيراً كل شكر و اعتراف بجميلهم علي ، و أخص بالذكر أبي رحمه الله و أسكنه الفردوس الأعلى من الجنة الذي له الفضل بعد الله عز و جل لما وصلت إليه في الحياة ،

وأمي الغالية ، و زوجتي الحبيبة ، وأخواتي الأعزاء ، وأسرتي الكبيرة و أخص بالذكر خالتي الحبيبة .

اللهم إذا كنت قد وفقت فمن الله ثم مساعدة هؤلاء جميعاً و إن كنت أخطأت فمني وحدي و من الشيطان . و هذا و أدعو ربي عز و جل أن يجعل جهدي في هذه الرسالة خالصاً لوجه الكريم .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

من شعر معروف الرصافي في الوقف :

من شعر الإمام علي بن أبي طالب في العلم :

ما لفضل إلا لأهل العلم إنهم — على الهدى لمن استهدى أدلاء
و قيمة المرء ما قد كان يحسنه — و الجاهلون لأهل العلم أعداء
فقم بعلم و لا تطلب به بدلاً — فالناس موتى و أهل العلم أحياء

****

لو كان العلم يحصل بالمنى — ما كان يبقى في البرية جاهل
اجهد و لا تكسل و لا تك غافلاً — فندامة العقبى لمن يتكاسل

****

من شعر الإمام الشافعي في العلم :

كلما أدبني الدهر — أراني نقص عقلي
و كلما ازددت علماً — زادني علماً بجهلي

****

تعلم فليس المرء يولد عالماً — و ليس أخو علم كمن هو جاهل
و إن كبير القوم لا علم عنده — صغير إذا التفت عليه الجحافل
و إن صغير القوم إن كان عالماً — كبير إذا ردت إليه المحافل

مقـــــــدمة

يعتبر موضوع التنمية من أهم المواضيع التي شغلت تفكيـــر الكثيـــر مـــن الباحثين في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، فقضية التنميـــة الاقتـــصادية في الدول النامية أصبحت تحتل في القرن الواحد و العشرين المركـــز الأول بـــين القضايا الاقتصادية ، بل و الدولية أيضاً.

ففي ظل التحديات الكبرى التي تواجه كافة الدول بـــصفة عامـــة و الـــدول النامية بصفة خاصة مثل : العولمة – الجات – تدهور شروط التبادل التجاري ، في غير مصلحة الدول النامية ، في ظل كل هذه التحديات تصبح التنمية هـــي القـــضية الأساسية بالنسبة للدول النامية بوجه عـــام و مـــصر بوجـــه خـــاص ، فالتنميـــة الاقتصادية هي الطريق للقضاء على الفقـــر و تحقيـــق مـــستوى معيـــشة أفـــضل للمواطنين حتى الوصول للرفاهية الاقتصادية.

على مر الزمن لعب الوقف دوراً هاماً في حياة المجتمع الإسلامي، و إزدهار حضارته، فتوسعت أغراضه و كثرت منافعه، و لم يقف الواقفون عند حبس الأموال و العقارات لبناء المساجد و دور العبادة و مدها بالعمارة و المنافع المختلفة، بل توسعوا في ذلك إلى إنشاء المكتبات و بناء المدارس لنشر العلم و رعاية العلماء، و طلبة العلم، و الاعتناء بالمراحل التعليمية و التربوية إلى تشييد المستشفيات و المصحات و الصيدليات و كليات الطب و إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية، و إعانة الفقراء و ذوي الحاجة و كفالة اليتامى و المعدمين، ثم التوسع أكثر في الوقف ليشمل مجالات اقتصادية كشق الطرق و استغلال الأراضي الزراعية و ريها، و إقراض المزارعين و بناء المساكن و المحلات و تأجيرها، بل إنه كانت تجهز الجيوش و يقام على الثغور من أموال الوقف. و هكذا استمر الوقف في أداء دور لا يستهان به في حياة المجتمع الروحية والثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و لكنه لم يسلم كغيره من القطاعات من انعكاسات تراجع الدولة الإسلامية وضعفها و تفككها، و وقوعها تحت الاحتلال، ضف إلى ذلك تفشي ظلم الحكام استيلائهم على الكثير من الأوقاف. فانحصرت الأوقاف و تراجع دورها في حياة المجتمع و اقتصاده، كما انتشرت ظاهرة الوقف على النفس و الذرية، فيما يعرف بالوقف الأهلي حفظاً للمال و تأميناً للذرية من ظروف الدهر و تقلبات

الأيام، غير أنه تم التمادي في هذا الأمر حتى طغت الأوقاف الأهلية على الأوقاف العامة مما أدى ببعض الدول إلى منع أو تضييق إطار الوقف الأهلي.

و في منتصف القرن التاسع عشر، أخذت الدولة على عاتقها إنشاء و إدارة و توجيه القطاعات الاقتصادية و الخدمية، و جميع القطاعات المنتجة التي لها علاقة بالمجتمع و مؤسساته، حيث احتوت و ألغت الكثير من تلك المؤسسات و صارت تقوم بتلبية الحاجات العامة، و كسائر المؤسسات و القطاعات ذاب قطاع الوقف في مؤسسات الدولة و استوعبته مؤسسات حكومية، غير أن الأمور لم تقف عند هذه الوضعية حيث بدأت الدولة تتخلى تدريجيا عن الدائرة الاجتماعية، و عن بعض القطاعات الاقتصادية، و كان ذلك بسبب عجزها عن أداء مهامها بنفس الجودة و النوعية على خلفية زيادة و تطور حجم و نوع الحاجات العامة، و إرتفاع نسبة الإنفاق العام ، مما كان له بالغ الأثر على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي.

و في هذا الدراسة سوف ندرس تجربة مصر في التعامل مع نظام الوقف منذ دخول الإسلام مصر و حتى الآن و كذلك سنقوم بدراسة تجارب بعض الدول المتميزة في التعامل مع الوقف و استخلاص نتائج كل تجربة و إمكانية تطبيقها على نظام الوقف المصري حتى يعود لسابق عهده في المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و هذه الدول هي (الكويت – تركيا– ماليزيا– الولايات المتحدة) .

مشكلة الدراسة :

إن نظام الوقف في مصر مر بعدة مراحل عبر التاريخ ، فخلال الحكم العثماني وحتى ثورة ١٩٥٢ كان لنظام الوقف في مصر أهمية كبيرة بحيث كان له آثاره العظيمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد كان نظام الوقف يضم تقريباً كل شرائح المجتمع المصري فلم تكن الفئات الغنية فقط هي التي توقف ممتلكاتها من الأراضي أو المباني أو الأموال، ولكن امتد ذلك للشرائح ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض، حيث كان لذلك دوافعه الدينية على أنه من الصدقة الجارية .

فأثناء حكم محمد علي كانت مساحة الأراضي الموقوفة كبيرة بحيث إنها وصلت إلى ثلث مساحة الأراضي المنتجة، إلا أنه في عام ١٨٤٦ ومن أجل زيادة الأراضي الخاضعة للضرائب في مصر – والتي كانت في تناقص مستمر نتيجة لنظام الوقف – صدر قرار بحظر وقف الأراضي، ومع ذلك فإن هذا القرار لم ينفذ فعلياً واستمر نظام وقف الأراضي مستمراً حتى منتصف القرن العشرين .

وفي ظل الاحتلال البريطاني وعلى الرغم من المحاولات البريطانية للإشراف على الميزانية المصرية بما فيها الأوقاف إلا أن "توفيق باشا" لم يوافق على وضع وزارة الأوقاف تحت السيطرة البريطانية على الرغم من قبوله للإشراف الأجنبي على الإدارة والماليات المصرية، بل إنه نقل وزارة الأوقاف تحت إدارته هو شخصياً، وبالإضافة إلى ذلك وفي عام ١٨٩١ فوض للأفراد السلطة الكاملة في أن يوقفوا ممتلكاتهم بحرية مطلقة مما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الأوقاف أهمها الوقف الأهلي، لكن هذا الوقت شهد تدهوراً شديداً في النواحي المختلفة للأوقاف نتيجة لسوء الإدارة والاستغلال والفساد الذي تفشى في النظام، على سبيل المثال كان العديد من المشرفين على الأوقاف يسيئون استغلال الوقف كما كانوا يبتزون المتلقين لمنافع هذا الوقف، وفي عهد الخديوي "عباس الثاني" (١٨٩٢ – ١٩١٤) واصل البريطانيون ضغوطهم للسيطرة على الأوقاف، ومن أجل الوصول إلى حل وسط بين الطرفين تم وضع الأوقاف تحت إدارة مستقلة ولكن في الوقت ذاته يحق لوزير المالية مراجعة حساباتها ورفع التقرير السنوي للخديوي .

وبعد ثورة ١٩٥٢ ومع تبني الحكومة للمبادئ الاشتراكية لتحكم سيطرتها على الدولة وتضطلع بكامل مسئولياتها نحو التنمية الاجتماعية بدأ نظام الوقف ينحسر إلى حد كبير، ولقد جعل القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الحد الأقصى لملكية الأراضي ٢٠٠ فداناً وتم تخفيضها إلى ٥٠ فداناً فقط في عام ١٩٦٩، بالإضافة إلى ذلك عمل القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف الأهلية، وفي ظل هذا المناخ السياسي والاقتصادي تضاءلت الفرص لإنشاء أوقاف جديدة ثم اختفت تماماً عندما قررت الحكومة وضع كل الأوقاف تحت نظامها الإداري .

مما سبق فإن مصر لها إرث هائل من الأوقاف الخيرية والمؤسسات العامة التي نشأت بفضلها؛ لكنها لاتزال منصرفة عن إصلاحه وتجديده مثلما فعلت وتفعل أمم أخرى. صحيح أن هناك بعض التحسن النسبي الذي شهدته الأوقاف بدءاً من

الثلث الأخير من «القرن العشرين»، مقارنة بما حدث خلال الخمسينيات والستينيات من القرن نفسه؛ ولكن نظام الأوقاف الإسلامي في جملته لاتزال صلته ضعيفة بمجاله الحيوي وهو مجال المجتمع المدني (الأهلي) الذي نشأ منه؛ ونشأ من أجل تحقيق أغراض متنوعة تدعم في جملتها المؤسسات الاختيارية، ومرد هذا الضعف إلى سببين أساسيين:-

الأول: هو أن نظام الوقف لايزال مسيَّراً وفقاً لإرادة السياسات الحكومية التي تنفذها وزارة الأوقاف ، وليس وفقاً لإرادة المجتمع التي حددتها شروط الواقفين الذين أرصدوا ممتلكاتهم، وخصصوا ريعها للإنفاق على بناء مؤسسات مجتمعنا المدني الأصيل. فوزارة الأوقاف تقوم بإنفاق معظم ريع الأوقاف الخيرية في غير ما شرطه الواقفون، الأمر الذي أضعف الصلة التاريخية بين الأوقاف ومؤسسات مجتمعنا المدني (الأهلي).

والسبب الثاني : في استمرار ضعف علاقة نظام الوقف في مصر في مجاله الاجتماعي الأصيل، هو أنه لايزال حبيساً لمجموعة القوانين التي قيدته ومنعت تجديده منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو، التي بادرت بإصدار القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف الأهلي على غير الخيرات- وقد كان الوقف الأهلي يمثل مصدراً لتغذية الأوقاف الخيرية- والقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظر وزارة الأوقاف على الأوقاف الخيرية وتغيير مصارفها وشروط إدارتها. وكذلك القانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها، وجميع القوانين المعدلة أو المكملة لتلك التشريعات، إلى جانب بعض أحكام قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، ومن قبله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي أخضع كل صور العمل الأهلي – التطوعي للإشراف الحكومي المركزي. وعلى أثر مصر سارت أغلبية البلدان العربية والإسلامية.

و يمكن القول أن مشكلة الدراسة تدور حول تراجع دور نظام الوقف و بالتالي تراجع مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يرجع ذلك لسوء إدارة الأوقاف و انتشار الفساد داخل قطاع الأوقاف ، مما أدى إلى عزوف كثير من الناس عن وقف ممتلكاتهم .

أهمية الدراسة :

إن المتتبع لمسيرة الوقف التاريخية في مصر ليجد أنه قد لعب دوراً بالغ الأهمية في توفير مظلة من الحماية و الأمن الاجتماعيين لكل من يحيا على أرضها، و لعل ما مكن الوقف من ممارسة هذا الدور الحيوي إقدام المسلمين على الإيقاف و تسابقهم فيه ، فقد بلغت الأوقاف الإسلامية مقداراً ملحوظاً من مجموع الثروة الإنتاجية ، التي أتاح فرصة مناسبة لتراكم الأموال الوقفية . مما مكنها من المساهمة بقوة في تحقيق التنمية المجتمعية .

تنوعت أغراض الوقف في مجال الرعاية الاجتماعية و تعددت صوره حتى شملت أغلب مناحي الحياة من تقديم المساعدات الاجتماعية ، و محاربة الفقر بتقديم المأكل و الملبس و المأوى ، و حماية البيئة و رعاية الحيوان . كما شملت الأوقاف العديد من الفئات في المجتمع كالأرامل و الشباب المحتاجين للزواج .

إن قرار الإيقاف يعني عملياً صياغة لمشروع يمزج منذ البداية بين الأخذ بأسباب النجاح الاقتصادي و المشاركة في تحمل مسئولية تكافلية . على هذا الأساس كانت مساهمة الوقف في الحقلين الاجتماعي و الاقتصادي متداخلة تربط بين تنمية الوقف و توزيع مستديم لريعه على مستحقيه . إن هذا الهدف هو في الحقيقة أحد الطموحات التي يسعى إليها المبشرون بالتنمية المستدامة أو التنمية الذاتية أو المستقلة إلى آخره من النظريات التي تحاول الوصول إلى نماذج اجتماعية عادلة تراعي بين المنفعة الذاتية و منفعة المجموعة .

لقد انخرطت المؤسسات الوقفية في اقتصاد المجتمعات الاستهلاكية مركزة على تعظيم العوائد الاجتماعية ، الأمر الذي انتهى بها إلى تطوير للعملية الاقتصادية ذاتها و سمح برؤيتها من خلال زاوية متميزة لا تتحدد بنقيضين اثنين لا ثالث لهما : إما تعظيم الربح المادي ، أو عملاً خيرياً يقتصر على البحث على الثواب الأخروي . من هنا يبرز نظام الوقف كإحدى الأدوات الاستراتيجية الكبرى التي أبدعتها الحضارة الإسلامية في تطوير الاقتصاد و من ثم السلوك الاجتماعي للأفراد لا عن طريق نفي النشاط الاقتصادي ، بل من خلال توظيف سليم للعملية الاقتصادية و ربط مخرجاتها بالقيم الحاكمة لمجتمع متكافل .

فالوقف سيجمع في خلاصته العملية بين الإدخار (الحبس) ، و الاستثمار (إدارة تسبيل المنفعة) ، و تقديم الخدمات الاجتماعية . تمثل عملية الجمع هذه أهم إبداعات التجربة الوقفية حيث انتهت إلى معادلة تتأسس من خلالها عملية اقتصادية مستديمة ، و ذاتية التمويل ، و في علاقة مباشرة بالألويات الاجتماعية . لقد أبرزت التجربة التاريخية لتفعيل هذه الثلاثية بأن الدور الاقتصادي للأوقاف و إسقاطاته المتعددة لم ينحصر عند حدود النفع المادي المباشر للفئة المستفيدة ، بل لامس– من خلال ما يؤديه هذا النفع من استقلال للمؤسسة ، و ما وفره من قدر كبير من الحركية الاجتماعية للمنتفعين منه ، مستويات أخرى خارج الحيز الاقتصادي ، بل و قد تتعارض مع المنطق النفعي الضيق .

إن الملفت للنظر أن القطاع الثالث (الذي هو محل اهتمامنا في هذا العرض) الذي لم يكن يحض باهتمام الاقتصاديين أصبح يشكل رقماً هاماً في المعادلة الاقتصادية في الكثير من الدول الصناعية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على نظام الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك من خلال التعرض للعناصر التالية :

١. التعرف على الوقف : من حيث
   - أنواعه و أحكامه و القواعد الحاكمة له .
   - دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
   - طرق استثمار الوقف القديمة و الحديثة .
   - الأنظمة المشابهة لنظام الوقف في الدول غير إسلامية .
٢. التعرف على تجارب بعض الدول في التعامل مع نظام الوقف ، و دول المقارنة هي :

- الكويت : للاستفادة من تجربة الأمانة العامة للأوقاف فيما يخص الصناديق الوقفية و إدارة استثمارات الوقف .
- تركيا : للاستفادة من تجربة المديرية العامة للأوقاف في المسح الإلكتروني لمستندات الوقف و الرعايا الصحية و التعليمية للطلبة .
- ماليزيا : للاستفادة من تجربة الأسهم و الشركات الوقفية .